

Mr. Adel Aldamkhi
UPR KUWAIT

Human Rights Information and
Training Center

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

في البداية نشكر كل الناشطين والعاملين في الحقل الإنساني المحلي والإقليمي والدولي والأممي ، كما نشكر الحكومة الكويتية على جهودها في النهوض بالسجل الكويتي في مجال حقوق الإنسان ، ونشيد بالدور الذي تقوم به لاستيفاء التزاماتها تجاه المجتمع الدولي والمجلس الموقر ، لكننا وفي الوقت الذي نشيد فيه بتلك الجهود إلا أننا نرى أن ملف حقوق الإنسان الكويتي يحتاج إلى جهود مضاعفة خلال الفترة القادمة للوصول إلى الحد الأدنى من تطبيق معايير حقوق الإنسان داخل دولة الكويت ، لذا وبعد دراسة مستفيضة للتقرير الكويتي الوطني وتوصيات المجلس الموقر التي خرجت بعد مناقشة التقرير في مايو الماضي نعرض أمام المجلس الموقر جملة من المطالب التي نراها ملحة وينبغي العم لعلها إنجازها وحل مشكلاتها في أقرب وقت ممكن ودون أي تأخير وهي كالتالي :-

أولاً : عديمي الجنسية أو البدون أو المقيمين بصورة غير قانونية

ضرورة قيام الحكومة الكويتية بحل هذه القضية التي تبين لنا من متابعتها أن هناك ببطء واضح من الأجهزة المعنية بالحكومة حال - طول 60 سنة - دون حل المشكلة حلا جذريا بإعطاء الجنسية لمن يستحقها - على الأقل في الوقت الحالي - ممن يستوفون الشروط التي وضعتها الحكومة ومجلس الأمة منذ سنوات طويلة ، كما نوصي الحكومة الكويتية بالاستفادة من خبرات الأكاديميين والناشطين لا سيما مؤسسات المجتمع المدني ونشير هنا إلى الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان التي وضعت تصورا كاملا في شكل قانون يحل هذه المشكلة من جذورها وقدمته إلى لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجلس الأمة.

ثانياً : الاستعجال في إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة

ونشيد هنا بالقانون المذكور والذي تمخض عن مناقشات ومداولات طويلة الأمد والذي جاء ليكرس مبادئ ومقومات أساسية لحقوق العمال في الكويت ونحن نوصي بهذا الشأن بضرورة الانتهاء بأقصى سرعة ممكنة بإنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة وفقا للمادة التاسعة من القانون والتي تنص على (تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة تسمى الهيئة العامة للقوى العاملة يشرف عليها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وتتولى الاختصاصات المقررة للوزارة في هذا القانون وكذلك استقدام واستخدام

العمالة الوافدة بناء على طلبات اصحاب العمل ويصدر بتنظيمها قانون خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون) وذلك لتكون النواة الأولى لإلغاء نظام الكفيل كما صرحت الحكومة الكويتية بذلك أكثر من مرة.

ثالثاً المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان

وذلك وفق مبادئ باريس لا سيما وأن إنشاء تلك المؤسسة يعد أحد أهم مطالب منظمات المجتمع المدني ذات الصلة ، على أن يتم تشكيلها من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة ونشطاء حقوق الإنسان ورجال القانون وبهذا الشأن فقد قامت الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان بصياغة مشروع قانون خاص بإنشاء هذه المؤسسة المستقلة.

قانون العمالة المنزلية

تشكل الانتهاكات الإنسانية ضد العمالة تحدياً كبيراً لناشطي حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في الكويت حيث تتمثل أكبر مشكلات العمالة المنزلية في عدم وجود قانون يحميهم من الظلم والانتهاك وينظم العلاقة بين الخادم والمخدوم مما أتاح المجال لكم غير محدود من الانتهاكات الإنسانية ضد هذه الفئة المقهورة تصل في بعض الأحيان إلى التعذيب والإهانة والاعتصاب وعدم دفع الرواتب والحبس والضرب ونحن نوصي بضرورة سن قانون ينظم العلاقة بين الخادم والمخدوم وتطوير مقر إيواء العمالة المنزلية بما يتناسب مع الأعداد المهولة المستفيدة ووفقاً للمعايير الدولية والإنسانية المرعية والأمر الآخر قيام الأجهزة المعنية بالحكومة الكويتية بدور رقابي صارم على مكاتب استقدام العمالة المنزلية المنتشرة في كافة أرجاء الكويت حيث تقوم هذه المكاتب بانتهاكات فظيعة ضد هذه الفئة قبل وأثناء وبعد الاستقدام.

حقوق العمالة

وفي هذا الشأن فإننا نوصي الحكومة الكويتية وبعد إقرار قانون العمل الجديد بضرورة تبني إطلاق حملات توعوية بحقوق العمالة القانونية والإنسانية وذلك بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة